

الضبط الاجتماعي عند ابن خلدون



د. رايح بن عيسى، جامعة الوادي- الجزائر

البريد الإلكتروني: Rabah.benaissa@gmail.com

تاريخ النشر: 2018/12/15

تاريخ قبول المقال: 2018/12/6

تاريخ إرسال المقال: 2018/9/28

الملخص:

عالج ابن خلدون الكثير من القضايا التي تخص المجتمع، ومن بين أهم المواضيع التي عالجها قضية الضبط الاجتماعي، التي اعتبرها ضرورة ملحة يجب أن تتوفر في أي مجتمع لضبط سلوكياته وأفعاله وتنظيم حياته، وفرض الاستقرار والتوازن في المجتمع وأردنا هنا من خلال هذه المداخلة أن نوضح هذه القضية في رأي ابن خلدون. الكلمات المفتاحية: الضبط الاجتماعي، المجتمع، الدين، القانون

Abstract:

Ibn Khaldun dealt with many issues related to society. Among the most important topics he conducted is the issue of social control, which he considered an urgent necessity that must be present in all societies to control their behavior and deeds and as well to organize their lives, and impose stability and justice in society. This paper tries to reveal Ibn Khaldun's view on this matter.

Keywords: Social control .the Society. Religion. Law.

مقدمة

يعد الضبط الاجتماعي نظاماً من الأنظمة القديمة التي عرفها الإنسان منذ وجوده، وعمل على تطبيقه وتحقيقه في حياته اليومية ببعض الأساليب، بغية تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، من أجل إشباع حاجاتهم، وضمان استقرار المجتمع واستمراره، إذ أن من طبيعة النفس الإنسانية التأثر بالعوامل المختلفة التي تسيطر على سلوك الإنسان وتنزح به عن الطريق السوي إذا لم يجد الوسيلة الضابطة لسلوكه، ولذا فإن عملية الضبط الاجتماعي عملية ضرورية لها دورها القوي والفعال في توفير الرقابة على الفرد والمجتمع

ويعتبر الضبط الاجتماعي من أهم الموضوعات التي تناولها العلماء والمفكرون قديماً وحديثاً سواء ضمنياً أو صراحة، واهتم بها علماء التربية والاجتماع وعلم النفس لصلته الوثيقة بتنظيم المجتمعات وحياة الأفراد داخل هذه المجتمعات وسنحاول في هذه المداخلة أن نتكلم عن هذا الموضوع من وجهة نظر عالمنا العربي ابن خلدون موضحين رؤيته ونظرتة له.

اولا- تعريف الضبط الاجتماعي:

1.التعريف اللغوي: هو لزوم الشيء وحبسه و ضبطه. ضبط عليه، وضبطه يضبط ضبطاً وضباطه، وقال الليث: الضبط لزوم الشيء لا يفارقه في كل شيء، وضبط الشيء حفظه بحزم، ورجل ضابط أي رجل حازم. وفي الاستخدام العربي الشائع يعني الضبط النظام إذا نسب للربط، و شيء مضبوط شيء محكم أو دقيق¹

2.التعريفات الاصطلاحية: يعرف ماكيفر الضبط الاجتماعي بأنه "وظيفة للحفاظ على البناء الاجتماعي، من خلال أشكال القوى ذات التأثير الفعال التي تعمل على تدعيم التماسك الاجتماعي، وضبط سلوك الأفراد من خلال احترام معتقدات المجتمع وعاداته وتقاليده وقيمه ومعاييرها². كما يعرفه ادوارد روس " بأنه سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة لها قوة دافعة لا يستهان بها في إحداث الاستقرار في المجتمعات³.

بينما يذهب تشارلز هرتون كولي إلى تعريف الضبط الاجتماعي على أنه " ضبط المجتمع لنفسه الذي يتم من خلال عملية التنظيم والخلق بواسطة فرد أو أفراد معزولين⁴.

ثانياً- رؤية ابن خلدون للضبط الاجتماعي

يعد العلامة العربي ابن خلدون أول من تكلم في الضبط الاجتماعي، الذي أشار في مقدمته إليه بصورة أكثر وضوحاً وتحديداً في قوله: "إن الاجتماع للبشر ضروري ولا بد لهم في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه، وحكمه فيهم إما أن يستند إلى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه إيمانهم بالثواب والعقاب عليه، أو إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك

الحاكم بعد معرفته بمصالحهم، فالأولى يحصل نفعها في الدنيا والآخرة، والثانية إنما يحصل نفعها في الدنيا فقط"⁵

يشير ابن خلدون في معرض كلامه هذا إلى حقيقة اجتماعية مهمة وهي اندفاع البشر من خلال الفطرة والغريزة للاجتماع مع بعضهم البعض، يدفعهم لذلك ضرورياتهم وحاجاتهم الحياتية و مصالحهم الشخصية التي يريدون إشباعها. ولتنظيم هذه الحاجات و ضبط سلوك الناس وأفعالهم اتجاه الآخرين واتجاه نظام الدولة، لا بد من وجود سلطة تحكم بينهم وتقضي في شؤون حياتهم تكون مزودة بقوانين وتشريعات وأحكام، حيث تكون مستمدة من شرع الله من خلال كتابه الكريم أو سنة نبيه عليه الصلاة والسلام، لما في نفوس الناس من قدسية وروحانية تحملها اتجاه الدين، لمعرفتها بالثواب والعقاب حيال الالتزام أو عدم الالتزام بشرع الله، مما يحصل بها السعادة في الدنيا والآخرة، ويستطرد علامتنا كلامه بنوع آخر من السلطة، وهي السلطة الوضعية و ما تتضمنه من أحكام، و تشريعات، وأحكام، يضعها السلطان والحاكم من خلال رؤيته لواقع الحياة الاجتماعية التي يحياها الناس، والتي يلزم الناس على الانقياد لها حتى لا يتعرض الناس للعقاب من جراء مخالفتهم لها، أو الثواب عليها من جراء امتثالهم لها، الأمر الذي يحافظ على الاستقرار والنظام داخل الدولة.

ويمكن القول هنا أن هذا المعنى للضبط الاجتماعي عند ابن خلدون يوافق تعريف ماكيفر للضبط الاجتماعي. وكذلك لدلول أوغست كونت حينما بين أهمية العقيدة والمعرفة والأخلاق والقيم في بناء واستقرار النظام الاجتماعي.

كما يرى أن " الإنسان بحاجة إلى سلطة ضابطة لسلوكه الاجتماعي، وأن عمران المدن بحاجة إلى تدخل ذوي الشأن والسلطان من أجل فاعلية النوازع وحماية المنشآت. ووسائل الضبط التي تحقق هذه الغاية تتمثل في: الدين، والقانون، والآداب العامة، والأعراف، والعادات، والتقاليد..."⁶

و يمكن تفسير معنى ودلالة قول ابن خلدون من خلال رؤية كل من "أجبرن" و "تيموكوف" أنه لتحقيق السلطة الضابطة لآبد من عاملين لتحقيق كل هذا الامتثال وهما الخضوع والاعتقاد أو الاقتناع، وكثيرا ما يرتبط الخضوع بالإقناع وقد اهتمت نظريات الضبط الاجتماعي بمسألتين لهما علاقة بالسلطة باعتبارها الضوابط التي تعتمد على القوة وهي ليست ذات فاعلية ولا يمكن لها أن تستمر إلا باستمرار النظام الاجتماعي، فالفكرة الأساسية لهذان العالمان تتجسد في أن استمرار النظام الاجتماعي يتوقف على درجة قبول أو إقناع الأفراد نحو جوهر هذه السلطة⁷

و وافق دوركايم رأي ابن خلدون في ذلك حيث بين أن الضبط الاجتماعي يتوقف على مدى تأثير السلطة الأخلاقية للمجتمع على الأفراد فعندما لا يخضع سلوك الفرد لسلطة المجتمع الأخلاقية ينتج سلوكا وفقا لشهواته ومصالحه الشخصية ويصعب إمكانية التحكم فيها فينتج عنها العنف و الانحراف.

وقد اهتم ابن خلدون بموضوع الضبط الاجتماعي و ضرورته في الحياة الاجتماعية، مقيماً أفكاره هذه على أن الإنسان رغم أنه مدني بطبعه إلا أن له ميولاً عدوانية تتطلب أداة لضبط سلوكه، وقد اعتبر الدين أهم وأقوى الضوابط الاجتماعية، لا سيما إذا كان الدين يشمل واجب الإنسان نحو غيره وينظم العلاقات الاجتماعية والمعاملات والأحوال الشخصية كما هو الحال بالنسبة للدين الإسلامي. وفي هذه الحالة يكون الدين منطويًا على القانون الذي يعتبر أهم أدوات الضبط الاجتماعي، و أحد آلياتها الرسمية وهو من أقوى وسائل الضبط في المجتمعات وأحد الوسائل الرسمية لها تأثير واضح وعميق جداً، والمحدد للسلوك لتلك المجتمعات التي تعمل على تطبيق مبادئ الدين الخاصة بها بكل تطبيقاتها.

فوظيفة الدين هامة وحساسة لما له من تأثير عميق في حياة الفرد والمجتمع، واستقرار النظم الاجتماعية وتماسك المجتمع واستتباب الأمن، لذلك اهتم علماء الاجتماع بدراسته ووضعته على قمة النظم الاجتماعية.⁸

هذا بالإضافة إلى الأعراف الاجتماعية، وكل ما يسير الناس وفقاً له. وتمتد السياسة العقلية عنده على القوانين المستمدة من أحكام الدين الحنيف والشريعة التي تعتمد على الآداب الأخلاقية والمثل العليا والعادات الجماعية والتقاليد الجماعية. وهذه في نظره هي وسائل الضبط الاجتماعي التي يهتم بها الآن علماء الاجتماع.

ويربط ابن خلدون بين نظريته للقانون وبين نظريته في الدولة لأنه على حد تعبيره "إذا خلت الدولة من مثل هذه السياسة لا يتم استتباب أمرها ولا يتم استيلاؤها".⁹

وأن العمران البشري لا بد له من سياسة ينظم بها، وأكد أن الإنسان سياسي بطبعه يحتاج لمن يضبط سلوكه الاجتماعي حتى لا يظلم الأفراد بعضهم بعضاً، وتختلف السياسة التي تمثلها تلك القوانين حسب مضمونها، ويصنفها ابن خلدون في فصل أسماه معنى الخلافة والإمامة إلى أربعة أنواع:¹⁰

- سياسة دينية مستندة إلى شرع منزل من عند الله، وهي نافعة في الدنيا والآخرة.
- سياسة عقلية تتمثل في القوانين المفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبصرائها، وتقصد حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جانب المصالح الدنيوية ودفع المضار.
- سياسة طبيعية وهي حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة.
- سياسة مدنية ومعناها عند الحكماء ما يجب أن يكون عليه كل واحد من أهل ذلك المجتمع في نفسه وخلقته حتى يستغنوا عن الحكم رأساً.

وتوضح لنا الأفكار السابقة أن ابن خلدون اهتم بالقوى الاجتماعية التي تساعد في تكوين القانون وتشكيله، وتمثل هذه القوى الاجتماعية في الدين والأعراف والتقاليد الجماعية، وهذا بينه كذلك

سمنر من خلال كتابه الشهير العادات الشعبية، حيث قال أن الضبط الاجتماعي هو ما تمارسه العادات الشعبية والأعراف من أثر على المجتمع.¹¹

ثالثاً- أشكال الضبط الاجتماعي عند ابن خلدون:

ويبرز ابن خلدون ضرورة وجود أداة للضبط الاجتماعي بالنسبة للبشر عند اجتماعهم تتضمن نواهي وأوامر وتوجيه وترشيد واستخدام الثواب والعقاب المباشر وغير المباشر تجميعهم من بعضهم البعض من السطوة والعدوان ومن نزعات وغرائزهم الحيوانية، إذ يقول " إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قرناه، وتم عمران العالم فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم".¹²

ويميز ابن خلدون بين ثلاثة أشكال للضبط الاجتماعي على النحو التالي:

1- الضبط الداخلي: وهو الضبط الذي يأتي عن طريق الدين والشريعة.

2- الضبط الخارجي: وهو الضبط الذي يأتي عن طريق القانون.

3- الضبط الاختياري: وهو الذي يأتي عن طريق الضمير.

ويرى العلامة ابن خلدون أن ضبط النفس إما أن يكون خارجياً يتحقق عن طريق القانون، وإما داخلياً يتحقق عن طريق الدين والشريعة، وإما أن يكون ضبطاً اختيارياً يأتي عن طريق الضمير¹³ والقانون إنما يقره ويفرضه الحاكم والسلطان وبما يراه مناسباً لأحوال الناس وخادماً لشؤون حياتهم، وبما يتوافق والواقع الاجتماعي، ويكون مستمداً من قيم وعادات وأعراف ذلك المجتمع، والدين نظراً لأهمية وقوته كوسيلة للضبط الاجتماعي، فقد أكد ابن خلدون على قوة وسطوة الوازع الديني في استتباب النظام ودوامه.

وفي هذا الشأن فقد وافق رأي دوركايم رأي ابن خلدون في اعتبار أن الدين موضعه على قمة النظم الاجتماعية، فالدين بتعاليمه وأوامره ونواهيه يعتبر من أقوى عوامل تحقيق التوافق في السلوك الاجتماعي، كما أن فكرة الثواب والعقاب التي تؤلف ركناً هاماً في الدين، تلعب دوراً هاماً في عملية الضبط الاجتماعي وفي إقرار النظام في المجتمع.¹⁴

ومن هنا تبدو أهمية الدين في الحياة الاجتماعية، لأنه يسد حاجة من حاجاته الضرورية، بفضل وضع القواعد والقوانين التي تنظم علاقات الأفراد وتعمل على التماسك الاجتماعي، واستقرار النظام والاطمئنان النفسي والسمو بالمشاعر الذاتية كلما زاد تعلق الأفراد بالقوى والرموز الغيبية. ومن جهة ثالثة فالضبط الاختياري الذي يستمد من ضمير الفرد المستلهم من الضمير الجمعي الذي يعيش بين الأفراد ولكنه يتميز بالقوة والاستقلال وبخاصة حينما تزداد درجة التشابه بين الأفراد، وهو من بين المفاهيم الكبرى في بناء النظرية عند دوركايم.

ويعتبر الوازع في لغة ابن خلدون وكما يقول وإنما "يعني السلطة المعنوية والمادية التي تكف العدوان بين الناس من جهة، وتكف عنهم العدوان الخارجى من جهة ثانية، وتستمد تلك السلطة خصائصها وسماتها من الحياة الاجتماعية القائمة وطبيعة العدوان الذي سيقاوم فهي تنتقل من سلطة معنوية إلى سلطة مادية مع تطور أسلوب العيش وتدرج المجتمع من البساطة إلى التعقيد"¹⁵ وفي هذا الصدد أشار ابن خلدون في مقدمته إلى ذلك حيث يقول "ومن أخلاق البشر فيهم الظلم و العدوان بعضهم على بعض، فمن امتدت عينه إلى متاع أخيه امتدت يده إلى أخذه، إلا أن يصده وازع".¹⁶ وهذه دلالة على أن حياة البشر إذا اجتمعوا لا تنتظم ولا تستقيم ويغلب عليها حب التملك والحيازة والاستزادة إلا بوازع الدين أو وازع السلطان الذي يكف و يمنع بغي بعضهم على بعض.

وقد بين ابن خلدون سطوة وسلطة الدين على إخضاع الناس وانقيادهم في قوله " ... والسبب في ذلك أنهم خلّقوا التوحش الذي فيهم أصعب الأمم انقيادا بعضهم لبعض للغلظة والأنفة وبعد الهمة و الرياسة، فقلما تجتمع أهوائهم، فإذا كان الدين بالنبوة أو الولاية كان الوازع لهم من أنفسهم وذهب خلق الكبر والمنافسة منهم، فسهل انقيادهم و اجتماعهم، و ذلك بما يشملهم من الدين المذهب للغلظة والأنفة الوازع عن التحاسد و التنافس".¹⁷

خاتمة:

يمثل الضبط الاجتماعي محور وعصب الحياة البشرية في كل زمان ومكان، بدوها وحاضرها، وقد كان للعلامة العربي ابن خلدون قصب السبق في تناول هذا العملية الاجتماعية، وفضل التأسيس العلمي لها، حيث فصل فيها ونظر لها، وقد هداه إلى ذلك نظراته الثاقبة، وفكره المتوقد، الذي أدرك أهمية هذه العملية الاجتماعية ودورها في المحافظة على النظام واستقراره، حتى أن أفكاره اعتمدت من طرف كثير من علماء الاجتماع المحدثين ووافقت كثير من آرائهم آراء ابن خلدون.

الهوامش:

- 1- صلاح الدين شروخ (دت)، علم الاجتماع التربوي، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر، 99
- 2- ماكينفر و بيدج (1961)، المجتمع، ترجمة علي احمد حسين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 285
- 3- أمال عبد الحميد وآخرون (2015)، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، دار المسيرة، عمان، ط2، 44
- 4- عبد الله زاهي الرشدان (1984)، علم الاجتماع التربوي، دار عمار للنشر و التوزيع، عمان، 282
- 5- حسنين مصطفى محمد (1994)،، الضبط الاجتماعي في الإسلام، مكتبة أضواء الشريعة، القاهرة، 29
- 6- محمد شحات الخطيب وآخرون (1995)، أصول التربية الإسلامية، الرياض، دار الخريجي للنشر و التوزيع، 57
- 7- هشام محمود الأقداحي (2010)، علم اجتماع السلطة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 483
- 8- سلوى علي سليم (1985)، الإسلام والضبط الاجتماعي، دار التوفيق النموذجية للنشر و التوزيع، القاهرة، 6
- 9- ابن خلدون (1962)، المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي، ج 1 و 2، ط2، لجنة بيان العربي، القاهرة، 253

- 10- ابن خلدون المرجع السابق، 253
- 11- علي ناصر الحسين القرشي (2011)، الضبط الاجتماعي، دار الصفاء للنشر، عمان، 34
- 12 - عبد الأمير شمس الدين (1991)، الفكر التربوي عند ابن خلدون وابن الأزرقي، الشركة العالمية للكتاب، 29
13. خالد بن عبد الرحمن السالم (2000)، نظرية الضبط الاجتماعي في الاسلام، ب دار نشر، الرياض، ط 1 ، 38.
- 14- سلوى علي سليم، مرجع سبق ذكره، 23
- 15 - حسن إسماعيل (1994)، الدلالات الحضارية في لغة المقدمة عند ابن خلدون، دن، بيروت، 276
- 16 - حسن إسماعيل: المرجع السابق، 278
- 17- ابن خلدون المرجع السابق، 253